

Distr.: General
19 December 2007
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة

أرجو أن تجدوا طيه تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة غانا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق). وقد أعد هذا التقرير على مسؤوليتي الشخصية بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليزلي ك. كريستيان
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من المثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة غانا للمجلس (تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٧)

مقدمة

عقد مجلس الأمن، برئاسة غانا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أربعة وعشرين اجتماعاً، منها اجتماع مناقشة مفتوحة واحد، وخمسة اجتماعات مناقشة، واجتماع إحاطة واحد، وأربعة اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات. كما عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١٦ مناسبة. واعتمدت خمسة قرارات وسبعة بيانات رئاسية. كما أدلى الرئيس ببيان صحفي باسم المجلس. ورأس وزير غانا للشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أكوي سي أوسي - أدجي، نقاشاً مفتوحاً عن المرأة والسلام والأمن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس اجتماع مناقشة، تلتها مشاورات، عن الحالة في كوت ديفوار، قدم خلاله النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أبو موسى، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات التي شهدتها ذلك البلد، بما في ذلك حالة تنفيذ الخطوات الأساسية في عملية السلام. وشارك في المناقشة كل من وزير الخارجية في بوركينا فاسو، جبريل ييني باسولي، بصفته الممثل لميسر اتفاق واغادوغو، والممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، إيلاهيري دجيدجي. وخلال المناقشات، لاحظ أعضاء المجلس أنه على الرغم من أن بعض التقدم قد أُحرز في تنفيذ عملية السلام، فإن أياً من المعايير التي وُضعت للنظر في تعديل ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعدد جنودها، وهي حل الميليشيات ونزع أسلحتها، ونزع أسلحة المقاتلين، وإعادة بسط الإدارة الحكومية في أرجاء البلد، لم تُستوف بالشكل الكامل. وبعد الاجتماع مباشرة، تلا رئيس المجلس بياناً للصحافة أعاد فيه أعضاء المجلس تأكيد دعمهم التام لاتفاق واغادوغو السياسي، وأشادوا بميسر الاتفاق، كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، لما بذله من جهود متواصلة لتيسير عملية السلام. كما رحب أعضاء المجلس بالتدابير الأولية المتخذة في إطار تنفيذ بعض عناصر الاتفاق، بما في ذلك إرسال ست وحدات محتلطة، الأمر الذي أتاح

الاستغناء عن "منطقة الثقة" والاستعاضة عنها بعدد من نقاط المراقبة التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على الخط الأخضر. إلا أن أعضاء المجلس أعربوا عن قلقهم إزاء التأخر في تنفيذ المهام الرئيسية الواردة في الاتفاق، وحثوا الأطراف على الوفاء بتعهداتها بشكل كامل وبمحسن نية، بما في ذلك عبر القيام دون إبطاء باتخاذ بعض التدابير المحددة لإحراز تقدم في عملية تحديد هوية الناحيين وتسجيلهم، ونزع أسلحة الميليشيات وحلها، وبرنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، وإعادة بسط سلطة الدولة على كافة أنحاء البلد، وتوحيد قوات الدفاع والأمن وإعادة هيكلتها، وكفالة احترام حقوق الإنسان.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، خلال مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدم السفير يوهان فريبكه، الممثل الدائم لبلجيكا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، إحاطة إلى المجلس عن حالة نظام العقوبات، وعن مناقشات اللجنة، وآخر ما توصل إليه فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار. وأشار الفريق في تقريره إلى أنه، وإن لم يكتشف أي انتهاكات لخطر الأسلحة خلال ولايته، لم يستطع أن يحدد بدقة كمية العتاد الذي يوجد بحوزة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، وقوات الدفاع والأمن التابعة للقوات الجديدة، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم تعاون السلطات الإيفوارية مع الفريق في العديد من المجالات المتصلة بولايته. وخلص فريق الخبراء إلى أنه من المهم كفالة توافر الوعي على نطاق واسع في كوت ديفوار والبلدان المجاورة بنطاق مقررات المجلس المتعلقة بنظام العقوبات المفروضة على كوت ديفوار، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على الحد من حالات سوء التفاهم والتأويلات المتضاربة.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار ١٧٨٢ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الحظر المتعلق بالأسلحة والماس الخام المفروض على كوت ديفوار، فضلا عن تدابير محددة الأهداف، كفرض قيود على سفر بعض الأفراد وتجميد أموالهم.

غينيا - بيساو

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها ممثل الأمين العام في غينيا - بيساو، شولا أوموريجي، عن تطورات الأحداث في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم عملية بناء السلام في ذلك البلد، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2007/576). وقد أشار إلى أنه بينما أُحرز بعض التقدم في غينيا - بيساو في الأشهر الثلاثة السابقة، ولا سيما في مجالات تحسين العلاقات بين مؤسسات الدولة، وقطاع المالية العامة، والتعاون مع المؤسسات النقدية

الدولية، فإن البلد لا يزال يواجه تحديات هائلة. وأشار الممثل إلى النقص الخطير في الطاقة والبنية الأساسية، وإلى حالات التوتر الاجتماعي والسياسي والعسكري التي بلغت مستويات مرتفعة بفعل اقتراب موعد الانتخابات والخطر المحدق الذي يطرحه ترويج المخدرات والجريمة المنظمة.

وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRT/2007/38) لاحظ فيه ببالغ القلق الخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والبشر، والذي يمكن أن يقوض المكاسب الهامة التي تحققت في ما يتعلق باحترام سيادة القانون وإقامة حكم ديمقراطي وشفاف. وأحاط المجلس علماً كذلك بالرسالة الواردة من رئيس وزراء غينيا - بيساو التي يطلب فيها إدراج غينيا - بيساو في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وأعرب المجلس عن اعتزامه النظر في هذا الطلب على سبيل الأولوية.

الصومال

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، خلال مشاورات أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، أحمد ولد عبد الله، عن الحالة في ذلك البلد. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في الصومال. وإذ أشاروا إلى القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، جددوا دعوتهم، بشكل خاص، لتقديم الدعم اللوجستي والمالي والتقني، فضلاً عن إحراز تقدم في العملية السياسية لتيسير النشر التام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وسحب القوات الأجنبية من البلد. ودعا أعضاء المجلس أيضاً جميع الأطراف الصومالية ذات الصلة إلى الدخول في حوار سياسي، كما دعوا الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى الانفتاح على جميع الفصائل والعشائر لكفالة عملية شاملة للجميع في مجالي السياسة والمصالحة. كما نظر أعضاء المجلس في إمكانية نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من نيروبي إلى مقديشو ووضعه تحت حماية قوة متعددة الجنسيات. وحث العديد من الأعضاء الأمين العام على إعداد خطة طوارئ لعملية حفظ سلام محتملة تابعة للأمم المتحدة، عملاً بقرارات المجلس ذات الصلة.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، قدم السفير دوميسان كومالو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) المتعلق بالصومال، إحاطة إلى المجلس عن عمل اللجنة وفقاً للفقرة ١٣ من القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧) التي طلب فيها المجلس إلى اللجنة أن تقدم إليه تقريراً عن التدابير التي يمكن اتخاذها لدعم فعالية الحظر المفروض على الأسلحة، وعن كيفية تنفيذ تلك التدابير. وأشار في إحاطته إلى أنه بينما اتفق أعضاء اللجنة على الحاجة إلى دعم فعالية

الحظر المفروض على الأسلحة، فإن وجهات النظر اختلفت بشأن السبيل الأمثل لبلوغ ذلك الهدف. وذكر كذلك أن اللجنة ستواصل النظر في المسألة الهامة المتمثلة في التدابير التي يمكن اتخاذها لدعم فعالية الحظر المفروض على الأسلحة وتنفيذه، وذلك بالاعتماد، كلما دعت الضرورة، على المشورة التقنية لفريق الرصد الذي أعاد الأمين العام إنشاءه في الآونة الأخيرة. وأعرب رئيس اللجنة عن اعتزامه تقديم تقرير إلى المجلس عن نتيجة تلك العملية في الوقت المناسب.

السودان

في ١ تشرين الأول/أكتوبر، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غيهينو، إحاطة إلى المجلس عن الهجمات التي شنتها عناصر مدججة بالأسلحة على موظفي حفظ السلام التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في قاعدتهم في حركيته بجنوب دارفور في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر. وقال وكيل الأمين العام إنه في وقت تقديمه للإحاطة كانت التحقيقات قد بدأت لتحديد ملابسات الهجمات، بما في ذلك التعرف على هوية الجناة. وأعرب أعضاء المجلس عن غضبهم للحادث وعن أسفهم لفقد أرواح وممتلكات بسبب العنف. كما أعربوا عن قلقهم من أن توقيت الاعتداء من شأنه أن يؤثر سلباً على محادثات السلام في دارفور المقرر إجراؤها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2007/35) أدان فيه الاعتداء الذي أشارت الأنباء إلى أن جماعة متمردة قد ارتكبته، وطالب ببدل كل الجهود للتعرف على هوية الجناة وتقديمهم إلى العدالة. كما طالب البيان جميع الأطراف بأن توقف على الفور أعمال القتال وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع بعثة عملية حفظ السلام الثلاثية المراحل في دارفور المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قبيل الشروع في محادثات السلام في طرابلس، قدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس خلال مشاوراته بشأن الحالة في السودان، مركزاً على تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ومحادثات السلام في دارفور، ونشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومن بين المسائل التي أبرزها الأمين العام العوائق التي تحول دون تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً تاماً وفعالاً، بالإضافة إلى التوترات بين الأطراف الناجمة عن ذلك. وشدد على أن التنفيذ التام للاتفاق أمر محوري لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في السودان. وأشار في تعليقات أخرى إلى أن الحالة الإنسانية في دارفور قد تدهورت، وشدد على ضرورة نشر العملية المختلطة في الوقت المحدد. كما أعرب عن الأمل

في أن تشارك كل الجماعات المتمردة في محادثات السلام في دارفور لكفالة أن تكون تلك المحادثات ناجحة وحاسمة.

وأعرب أعضاء المجلس عن مشاطرتهم للشواغل التي أعرب عنها الأمين العام وكرروا نداه الداعي إلى التنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل بالإضافة إلى نشر العملية المختلطة في الوقت المحدد. كما دعوا الجماعات المتمردة التي هددت بمقاطعة محادثات السلام في طرابلس إلى التحلي بالمرونة وحضور الاجتماع لعرض قضيتها.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر أيضا، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/41) عبر فيه عن ترحيبه ودعمه التام لمحادثات السلام في دارفور التي ستجرى في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في سرت بالجمهورية العربية الليبية، تحت قيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة، يان إلياسون والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، سالم أحمد سالم. ودعا المجلس في البيان جميع الأطراف إلى حضور المحادثات والمشاركة فيها بشكل كامل وبناء. كما شدد المجلس على استعداداته لاتخاذ إجراءات بحق أي طرف يسعى لتقويض عملية السلام، بما في ذلك الإقدام على عرقلة المحادثات أو عملية حفظ السلام أو تقديم المساعدات الإنسانية. وأقر المجلس في بيانه أيضا بوجوب أن تأخذ الأصول القانونية مجراها.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في السودان، استمع المجلس بعدها إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الحالة في السودان وأنشطة البعثة. وتداول أعضاء المجلس بشأن تقرير الأمين العام (S/2007/624) الذي أورد فيه تقييما للحالة في السودان عموما، بما في ذلك الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في السودان لتعزيز السلام والأمن. وأثنوا على أعمال البعثة وأعربوا عن دعمهم لها. وحضر الاجتماع أيضا الممثل الخاص للأمين العام رئيس البعثة الذي كان قد عُيّن حديثا، جهناجير قاضي.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس القرار ١٧٨٤ (٢٠٠٧) الذي مدد بموجبه حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان كما تنص على ذلك قرارات سابقة.

الصحراء الغربية

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، وخلال مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته، قدم المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، السيد بيتر فان والسوم، إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام (S/2007/619) عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وشدد على

حالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٥٤ (٢٠٠٧) الذي دعا إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم عموماً لإزاء حولتي الاجتماعات التي عقدت في ضيعة غرينتري بمانهاست، في نيويورك، في حزيران/يونيه وآب/أغسطس ٢٠٠٧، غير أنه أشار إلى إحراز قدر ضئيل من التقدم بشأن المسائل الجوهرية أثناء الجولتين. ومن ثم، فقد حث أعضاء المجلس الطرفين على استئناف المفاوضات المباشرة في أقرب وقت ممكن وبذل جهود إضافية للشروع في مناقشات تتسم بمزيد من الموضوعية بشأن المسائل ذات الصلة أثناء جولة المفاوضات المقبلة.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٨٣ (٢٠٠٧)، الذي قدمته مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية، التي تتكون من الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وأهاب المجلس في القرار بالطرفين مواصلة إظهار الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل إجراء مفاوضات موضوعية، بما يكفل تنفيذ القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧) ونجاح المفاوضات. وأهاب كذلك بالطرفين مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، مع أخذ الجهود المبذولة منذ عام ٢٠٠٦ والتطورات الحاصلة على مدى الشهور الأخيرة في الحسبان، من أجل التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره في سياق ترتيبات متماشية مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وملاحظة دور ومسؤوليات الطرفين في هذا الصدد. وقرر المجلس أيضاً، في قراره ١٧٨٣ (٢٠٠٧)، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وفقاً لما أوصى به الأمين العام.

الأمريكتان

هايتي

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت جلسة خاصة للمجلس مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبعد ذلك، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد هادي عنابي، إلى المجلس معلومات حديثة بشأن الحالة في هايتي وأنشطة البعثة. وناقش أعضاء المجلس أيضاً المسائل المثارة في تقرير الأمين العام (S/2007/503)، بما في ذلك، في جملة أمور، الأمن والقانون والنظام وإدارة الحدود وإصلاح المؤسسات والتحديات التي يواجهها اقتصاد البلد. وأقر أعضاء المجلس بالدور الحاسم الذي تقوم به البعثة وأعربوا عن دعمهم للبعثة.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٧٨٠ (٢٠٠٧)، الذي قدمته الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وأوروغواي وإيطاليا والبرازيل وبلجيكا وبنما وبيرو وشيلي وغواتيمالا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، والذي مدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ مع تخفيض قوام القوات إلى ٧٠٦٠ فردا وزيادة عنصر الشرطة إلى ٢٠٩١ فردا.

آسيا

أفغانستان

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس مناقشة بشأن الحالة في أفغانستان قدم خلالها الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد توم كونيغز، تقييما للحالة في البلد. وسلط الضوء على عدة تطورات من بينها تزايد أحداث العنف في البلد، والتي أسفرت عن عدد كبير من الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين الأفغان، والأثر السلبي الناجم عن تجارة المخدرات وما يقتضيه ذلك من تعاون وثيق بين بلدان المنطقة. وشدد أيضا على الدعم الحاسم المقدم من كل من القوة الدولية للمساعدة الأمنية وعملية الحرية الدائمة فيما يتعلق بمسألة الأمن، بما في ذلك حماية المدنيين. وكرر أعضاء المجلس وغيرهم من المشاركين في المناقشة ما أعرب عنه الممثل الخاص من شواغل، ولا سيما فيما يتعلق بتزايد أعمال العنف والإرهاب التي تقوم بها حركة طالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة، وطالبوا بمشاركة دولية متواصلة في أفغانستان في الوقت الذي يسعى فيه البلد جاهدا إلى التغلب على مشاكله العديدة. وأعرب المجلس أيضا عن دعمه للبعثة.

العراق

في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم السفير زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، إحاطة إلى المجلس، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق، بشأن أنشطة القوة. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد ب. لين باسكو، إحاطة إلى المجلس أيضا، حيث عرض التقرير المستكمل المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2007/608)، بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وشارك في الجلسة السفير حميد البياقي، الممثل الدائم للعراق. وقدم الأمين العام في تقريره تقييما للتقدم المحرز في بناء المجتمع المتكامل الجديد للأمم المتحدة من أجل تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة، وطالب بمزيد من الدعم من الدول الأعضاء لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها

الموسعة لتناول العمليات السياسية وعمليات المصالحة والحالة الإنسانية في العراق. وحث أعضاء المجلس حكومة العراق والأطراف العراقية، على بذل المزيد لتشجيع السلام، والاستقرار وتحسين الحالة الأمنية في العراق، كما ناشد البلدان المجاورة فضلا عن المجتمع الدولي ككل القيام بذلك. وأثنى أعضاء المجلس أيضا على موظفي البعثة لما بذلوا من جهود وما قدموا من تضحيات وعلى الممثل الخاص السابق للأمين العام للعراق، السيد أشرف جيهانجير قاضي، الذي أكمل مدة عمله كرئيس للبعثة، لما أنجزه من أعمال.

ميانمار

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدم المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، السيد إبراهيم غمباري، إحاطة إلى المجلس بشأن المهمة التي اضطلع بها في ذلك البلد في الفترة من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر في أعقاب استعمار العنف في مواجهة الاحتجاجات التي وقعت مؤخرا بمشاركة الرهبان وغيرهم من جماعات المجتمع المدني. وكان الأمين العام، تنفيذًا لمساعييه الحميدة، قد طلب من المستشار الخاص زيارة ميانمار من أجل (أ) تقييم الحالة على أرض الواقع في أعقاب المظاهرات؛ (ب) نقل رسائل واضحة من الأمين العام إلى سلطات ميانمار؛ (ج) تشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة بهدف إنهاء الأزمة وتحقيق المصالحة الوطنية. وشدد المستشار الخاص على أن المساعي الحميدة هي بمثابة عملية وليست بالأمر الذي يحدث لمرة واحدة، وأن الأمر يعود في نهاية المطاف إلى حكومة وشعب ميانمار من أجل الخروج من الأزمة، وإن كان ذلك بمساعدة من المجتمع الدولي.

وأثنى أعضاء المجلس على الأمين العام والمستشار الخاص لجهودهما وشجبا استخدام القوة المفرط لقمع المظاهرات. وشددوا على أهمية التبكير بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين وعلى الحوار الشامل لجميع الأطراف بهدف تحقيق التغيير الديمقراطي في ميانمار.

وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2007/37) الذي شدد فيه على ضرورة الحوار بين جميع الأطراف المعنية، وأهاب بالحكومة تناول القضايا المتعلقة بالحقوق السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تشغل بال شعب ميانمار. ورحب البيان أيضا بالتزام الحكومة بالعمل مع الأمم المتحدة وتعيين مسؤول للاتصال في داو أونغ سان سو كئي.

نيبال

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت السيدة أنجيلا كين، الأمينة العامة المساعدة للشؤون السياسية، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات المستجدة في نيبال وآخرها القرار الذي

اتخذته الحكومة المؤقتة في نيبال بتأجيل انتخابات الجمعية التأسيسية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر وأشارت إلى أنه لا يمكن من الناحية الواقعية إجراء الانتخابات في ظل الظروف الراهنة قبل منتصف عام ٢٠٠٨. وركزت الأمانة العامة المساعدة على الأسباب الكامنة وراء تزايد حدة التوتر في نيبال، بما في ذلك طلبات المتمردين الماويين بإعلان الجمهورية في البلد على الفور، واعتماد مبدأ التناسب في نظام الانتخابات. ويتمثل السبب الآخر في إطالة أمد تجميع قوات المتمردين في أحوال سيئة بالثكنات. وأعرب أعضاء المجلس عن خيبة أملهم لتأجيل الانتخابات، وحثوا الأطراف على السعي إلى الالتزام بتعهداتهم في ظل اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك الحفاظ على تحالف الأحزاب السبعة.

وفي أعقاب مشاورات أجراها المجلس، تلا رئيس المجلس بيانا للصحافة أعرب فيه عن آراء ومشاعر أعضاء المجلس، وشدد على الحاجة إلى إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في أقرب وقت ممكن.

وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في نيبال، السيد إيان مارتين، إحاطة بشأن الحالة في نيبال. وقدم تقييما متعمقا للتحديات التي تواجه شعب نيبال، ووصف الكيفية التي نفذت بموجبها البعثة ولايتها لتقديم المساعدة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. ولاحظ الممثل الخاص أن هناك تزايدا في عدم الثقة بين صفوف الأطراف في الاتفاق. وأشار أيضا إلى أنه سيكون من المفيد توضيح ما سيؤول إليه وضع الأفراد المسلحين المحتجزين حاليا في الثكنات.

ووافق أعضاء المجلس بوجه عام على التقييم الذي قدمه الممثل الخاص. وأعربوا عن استعدادهم أيضا لتمديد ولاية البعثة في حالة تقديم طلب بهذا الخصوص من جانب السلطات النيبالية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تلتها مشاورات غير رسمية. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت بلوغ كل من الحوار السياسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والمشاركة الدولية في عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر مستوياتها منذ سنوات عديدة. ومع ذلك، كان هناك أيضا العديد من التطورات المقلقة على أرض الواقع في الضفة الغربية، وازداد تدهور الحالة بشكل خطير في غزة. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لجهود رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وجهود المجموعة الرباعية، بما في ذلك أعمال ممثل مجموعة الرباعية توني بلير. وأعرب أعضاء المجلس

أيضا عن دعمهم للاجتماع الدولي المعني بالشرق الأوسط المقرر عقده في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية. وأثنى أعضاء المجلس كذلك على الجهود الإقليمية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، وحثوا جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف والمساعدة في تيسير الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة.

وفيما يتعلق بلبنان، أبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن محاولة قام بها رئيس مجلس النواب لعقد جلسة لمجلس النواب في ٢٥ أيلول/سبتمبر لانتخاب رئيس جديد لم تكمل بالنجاح لعدم اكتمال النصاب، وبأنه قد تم تأجيل الانتخاب إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. بيد أنه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أجّل رئيس مجلس النواب الجلسة إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب أعضاء المجلس عن مشاطرتهم الرأي مع الأمين العام بشأن الأهمية الحاسمة لانتخاب رئيس جديد وفقا للإطار الدستوري والإجراءات الدستورية وبدون أي تدخل أجنبي. وشددوا كذلك على أن انتخاب رئيس جديد هو بمثابة علامة فارقة أساسية لتعزيز وتأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

أوروبا

جورجيا

عقد مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، أجرى بعدها مشاورات بشأن مشروع قرار ذي صلة بتمديد ولاية البعثة.

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار ١٧٨١ (٢٠٠٧)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. ودعا المجلس الجانبين إلى استئناف الحوار، والاستفادة التامة من جميع الآليات القائمة، والامتنال التام للاتفاقات السابقة المتعلقة بوقف إطلاق النار وعدم استعمال العنف، والقيام دون إبطاء بوضع الصيغة النهائية للاتفاقات المتعلقة بعدم استعمال العنف وبعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وشدد المجلس على الدور الهام الذي تؤديه البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في ترسيخ الاستقرار في منطقة الصراع. وأيد المجلس كذلك المقترحات الداعية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة، وحث الجانبين على الشروع فورا، بمساعدة من البعثة والشركاء الدوليين، في تنفيذ هذه التدابير بدون شروط. وحث المجلس بقوة جميع الأطراف على النظر في ما لدى كل منها من مخاوف أمنية مشروعة ومعالجتها بجدية، وعلى الامتناع عن القيام بأي أعمال عنف أو استفزاز، بما فيها اتخاذ أي إجراءات سياسية أو الإدلاء بالخطب الرنانة. كما أهاب المجلس

بالجانبيين أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع البعثة لكي تنفذ ولايتها، وشدد على الضرورة الملحة للتخفيف من محنة اللاجئين والمشردين داخلياً، بخاصة احترام حقهم في العودة.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نظر المجلس، أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجراها، في تقرير الأمين العام المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، واستمع إلى إحاطة بشأن آخر المستجدات قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، السيد يواكيم روكر.

وأثنى أعضاء المجلس على البعثة لما تبذله من جهود، وشددوا من جديد على ضرورة المشاركة الواسعة النطاق في الانتخابات التي ستجري في كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر. وأعرب أعضاء المجلس أيضاً عن أملهم في تحقيق تسوية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض بشأن وضع كوسوفو في المستقبل.

القضايا المواضيعية

المرأة والسلام والأمن

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن استناداً إلى تقرير الأمين العام السنوي عن هذا الموضوع (S/2007/567)، الذي استعرض خطة العمل المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خلال العام السابق. وأدلى الأمين العام ببيان ذكر فيه أنه، منذ اعتماد ذلك القرار غير المسبوق، ازدادت مشاركة النساء في عمليات صنع السلام وبنائه على جميع مستوياتها، وساهمت العمليات السلمية بصورة متزايدة في تمكين المرأة وفي النهوض بالمساواة بين الجنسين. وشجع البلدان التي تشهد صراعات والبلدان التي انتهت فيها الصراعات على وضع خطط عمل وطنية خاصة بها وعلى تولي زمام تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وشدد على أهمية تعزيز المواجهة الجماعية والفردية للعنف ضد المرأة، ودعا مجلس الأمن إلى إنشاء آلية مخصصة لرصد أعمال العنف التي تستهدف النساء والفتيات.

وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إلى المجلس معلومات عن أوجه التقدم البارزة التي تشهدها مساهمة المرأة في الحيلولة دون نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام، خاصة في البلدان التي نشرت فيها عمليات لحفظ السلام، مثل هايتي وليبيريا. وتحدث عن الزيادة في أعداد النساء اللائي يشغلن مناصب مدنية عليا، ومن بينها تعيين إيلين

مرغريت لوخا مؤخرا ممثلة خاصة للأمين العام لرئاسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وتحدث أيضا عن الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا سيما اعتماد توجيه عام بشأن المساواة بين الجنسين.

وعرضت المستشارة الخاصة للأمين العام بشأن القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، راشيل مايانيا، تقرير الأمين العام الذي يتضمن نتائج الاستعراض الثاني لمدى تنفيذ خطة العمل على صعيد المنظومة لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧ بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحديثا لخطة العمل لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وشددت على أن الحكومات الوطنية هي التي تحدد مسار الجهود التي تبذل لصنع السلام وإعادة البناء، وحثت منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى والشركاء الدوليين على دعم الخطط والاستراتيجيات التي تتولى البلدان تنفيذها.

وذكرت المديرية التنفيذية المؤقتة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، جوان ساندلر، أن إمكانية مشاركة المرأة في العمليات السلمية شديدة التفاوت وأن أعمال العنف المتزايدة التي يبلّغ عنها ضد المرأة في حالات الصراع ظاهرة مستمرة. ويجب رفع مستوى الرد عالميا على هذه الظاهرة عبر توسيع نطاق الخدمات التي توفر إلى الناجيات من هذا العنف، وتقديم خدمات تركز على العدالة الانتقالية وعبر كفالة حياة آمنة للنساء والفتيات عن طريق عمليات حفظ السلام.

وأثناء النقاش الذي أعقب ذلك، سلط عدة متحدثين الضوء على ضرورة مكافحة العنف الجنسي والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها، والعمل على اعتبار انتهاكات حقوق المرأة، لا سيما استخدام الاغتصاب كسلاح حرب، مسألة أمنية، وشددوا على ضرورة أن يبحث المجلس، بشكل خاص، مسائل تدابير وضع حد لهذه الانتهاكات والرد عليها بالوسائل القضائية والوقاية منها.

وفي بيان رئاسي (S/PRST/2007/40) اعتمد بعد المناقشة، أعاد المجلس تأكيد التزامه بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحذافيره. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء أعمال العنف التي يمارسها أطراف الصراعات المسلحة ضد المدنيين، خاصة النساء والأطفال، لا سيما العنف الناجم عن استهدافهم عمدا وعن الاستخدام العشوائي والمفرط للقوة. وتناول المجلس أيضا مسألة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام ودورها في الحيلولة دون نشوب الصراعات وحلها وفي بناء السلام. وأعرب كذلك عن بالغ قلقه إزاء سرعة انتشار ظاهرة العنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها في حالات الصراع، وشدد على ضرورة وضع حد لحالات الإفلات من العقاب، وذلك بعدة وسائل، من بينها احترام القانون الدولي

الساري على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن. ووجه المجلس من جديد دعوته إلى المجتمع الدولي لتوفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني، بخاصة عبر الإسراع بوضع خطط العمل الوطنية، وشدد على أهمية تعزيز النُهج الإقليمية لتنفيذه. وطلب من الأمين العام إدراج معلومات عن العنف ضد المرأة في ما يقدمه إلى المجلس من تقارير بشأن حالات الصراع المسلح. وطلب منه أيضا أن يدرج في تقرير المتابعة الذي سيصدره، معلومات عن أثر الصراعات المسلحة على النساء والفتيات، وحمايتهن وتعزيز دورهن في عمليات السلام في حالات الصراع المسلح الواردة في جدول أعمال المجلس، وقد يُطلب إليه تقديم إحاطة شفوية عن التقدم المحرز في إعداد تقريره قبل تقديمه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

مسائل أخرى

بناء السلام بعد انتهاء حالات الصراع

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أجرى المجلس مناقشة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورها الأولى (A/62/137-S/2007/458). وعرض رئيس لجنة بناء السلام، السفير يوكيو تاكاسو، تقرير هذه اللجنة على المجلس. واستمع المجلس أيضا إلى بيانات أدلى بها سفير النرويج، رئيس الاجتماع المخصص لبوروندي، وسفير هولندا، رئيس الاجتماع المخصص لسيراليون، وسفيرة السلفادور، رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستخلصة. وأشاد أعضاء المجلس بشكل عام بالفريق الرائد التابع للجنة بناء السلام يرأسه السفير الأنغولي غاسبار مارتز، على الجهود التي بذلها لترسيخ اللجنة في عامها الأول، وأشاد أيضا بمكتب دعم بناء السلام لما قدمه من دعم لهذه اللجنة. كما دعا أعضاء المجلس إلى إدخال مزيد من التحسينات على طرائق عمل اللجنة لكي ييسر عليها النظر في حالي البلدين المدرجين حاليا في جدول أعمالها، أي سيراليون وبوروندي. وأعرب أعضاء المجلس بشكل عام أيضا عن ضرورة نظر اللجنة في إضافة بلدان جديدة إلى جدول أعمالها، وشدد على ضرورة النظر عما قريب في طلب غينيا بيساو إدراجها في جدول أعمال هذه اللجنة. وشدد أعضاء المجلس على وجوب توثيق العلاقات بين المجلس ولجنة بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى لبحث المسائل ذات الصلة بعمل اللجنة بما فيه إدراج بلدان جديدة في جدول أعمالها.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/36) أدان فيه الاعتداء الذي استهدف السفير البولندي في بغداد في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وأدى إلى

إصابته بجروح وإلى مقتل أحد أفراد المفرزة الأمنية الشخصية التابعة له وإصابة آخرين بجروح. وشدد المجلس كذلك على ضرورة محاكمة الجهات التي ارتكبت هذا الاعتداء ونظمته ومولته ورعته، وحث جميع الدول، وفقا لما عليها من واجبات بمقتضى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع، على التعاون مع حكومي بولندا والعراق لتحقيق هذا الغرض. ودعا المجتمع الدولي إلى دعم حكومة العراق للاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية أعضاء السلك الدبلوماسي في العراق وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين المدنيين الأجانب العاملين في العراق. وأعاد المجلس تأكيد ضرورة مكافحة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية، باستخدام جميع الوسائل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وذكر الدول بأن عليها كفالة تماشي أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب مع جميع ما عليها من واجبات بمقتضى القانون الدولي، بخاصة القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان وباللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2007/39) أدان فيه الاعتداء بالمتفجرات الذي وقع في كراتشي، باكستان، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وأوقع ضحايا عديدة بين قتيل وجريح. وشدد المجلس على ضرورة محاكمة الجهات التي ارتكبت هذا الاعتداء الإرهابي الشنيع ونظمته ومولته ورعته. وحث جميع الدول، وفقا لما عليها من واجبات بمقتضى القانون الدولي والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وبما يتفق والقرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، على التعاون تعاوننا وثيقا مع السلطات الباكستانية لتحقيق هذا الغرض. وأكد المجلس من جديد عزمه على مكافحة جميع أشكال الإرهاب، وفقا لما عليه من مسؤوليات بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)

قدم الممثل الدائم لإيطاليا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، السفير مارسيلو سباتافورا، إلى المجلس، أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، إحاطة عن المناقشات التي أجرتها اللجنة، وعرض تقرير اللجنة الفصلي الرابع الذي يغطي الفترة من ١١ تموز/يوليه إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفقا للفقرة ١٢ (ز) من منطوق القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). وأشار إلى أنه لم يتم إطلاع اللجنة منذ ١١ تموز/يوليه على أي معلومات ذات صلة بتنفيذ ولايتها. وذكر كذلك أن اللجنة تلقت حتى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ردودا من ٧٢ بلدا ومنظمة واحدة (الاتحاد الأوروبي) على مذكرتها الشفوية المؤرخة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلقة بتنفيذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦).

القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (لجنة مكافحة الإرهاب)

قدم السفير ريكاردو ألبرتو أرياس، الممثل الدائم لبنما ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، إلى مجلس الأمن، أثناء مشاورات أجراها بكامل هيئته في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، إحاطة عن المناقشات التي أجرتها اللجنة بشأن الوثيقة المعنونة ”دراسة استقصائية عن مدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)“ التي أعدتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في سياق الاستعراض الشامل الذي تجريه المديرية وما يتصل بعمليات التقييم الأولية لتنفيذه وحالة تنفيذه من جانب جميع الدول.

مشروع تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة

اعتمد المجلس في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر التقرير الذي يقدمه سنوياً إلى الجمعية العامة ويغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وفقاً للفقرة ١ من المادة ١٥ والفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وأعلن رئيس المجلس أن وفد الصين تولى إعداد مقدمة مشروع التقرير، في حين أعدت الأمانة العامة المعلومات الوقائية بما يتفق والشكل المنقح الذي وافق عليه المجلس في عام ٢٠٠٢، على النحو المبين في مذكرة رئيس المجلس المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ (S/2002/199) وأدرج في مذكرة الرئيس المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/507). وأدلى كل من ممثل سلوفاكيا، الرئيس الحالي لفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، وممثل الصين ببيان مقتضب اعتمد بعدهما التقرير بدون تصويت.